مفهوم السيادة في فكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة

The concept of sovereignty in the thought Of contemporary Iraqi political parties

م.د. ألهام عطية عواد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

alham.ateaa@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١/٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٤/٢٨

الملخص:

يُعدّ مفهوم السيادة من المفاهيم المحورية في الفكر السياسي، وهو الركيزة التي تُبنى عليها مشروعية الدولة ووحدة سلطتها. وقد اكتسب هذا المفهوم بعد عام ٢٠٠٣ أهمية خاصة في السياق العراقي، نتيجة التحولات السياسية والدستورية العميقة التي شهدها البلد، والتي فرضت على الأحزاب السياسية أن تعيد صياغة رؤاها حول السيادة وحدودها ومصادرها. تتباين مواقف الأحزاب العراقية المعاصرة من مفهوم السيادة بحسب خلفياتها الأيديولوجية؛ فبينما تنزع بعض الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية إلى ربط السيادة بالمصدر الإلهي عبر المرجعية الدينية، تميل الأحزاب العلمانية والقومية إلى تكريس مبدأ سيادة الشعب ومؤسسات الدولة بوصفها الإطار الوحيد للشرعية. وفي ظل تعدد مراكز القرار، والتدخلات الخارجية، ووجود قوى خارجة عن سيطرة الدولة، أصبح مفهوم السيادة في العراق أكثر تعقيدًا وتشظيًا، مما يستدعي وقفة تحليلية معمقة لفهم طبيعة هذا المفهوم وحدود حضوره في الفكر الحزبي العراقي. يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءة نقدية لمفهوم السيادة كما يتمثل في خطابات وبرامج الأحزاب السياسية العراقية، من خلال تحليل بنيته الفكرية، ومحدداته الواقعية، وانعكاساته على استقرار الدولة ووحدة القرار السياسي فيها.

الكلمات المفتاحية: السيادة، الفكر السياسي، الأحزاب العراقية، الدولة الوطنية، ما بعد ٢٠٠٣، المرجعية الدينية، الدولة المدنية، الخطاب الحزبي، الشرعية السياسية، تحديات السيادة.

Abstract:

Sovereignty is one of the core concepts in political thought, serving as the foundation upon which the legitimacy and unity of the state are built. In the post-2003 Iraqi context, this concept gained particular importance due to the profound political and constitutional transformations that reshaped the structure of the state and redefined the nature of authority. These changes compelled political parties to rearticulate their visions of sovereignty, its boundaries, and its sources.

The stances of contemporary Iraqi political parties toward the concept of sovereignty vary significantly depending on their ideological foundations. While

certain Islamic-oriented parties tend to associate sovereignty with divine authority through religious reference, secular and nationalist parties are more inclined to promote the principle of popular sovereignty and institutional legitimacy. Amidst the fragmentation of decision-making centers, foreign interventions, and the presence of non-state actors, the concept of sovereignty in Iraq has become increasingly complex and fragmented. This calls for an in-depth analytical investigation into how this concept is framed within Iraqi party discourse.

This research aims to provide a critical reading of the concept of sovereignty as manifested in the platforms and political narratives of Iraqi parties. It analyzes the ideological structure, contextual challenges, and the implications of these understandings on the state's stability and the unity of its decision-making process.

Keywords: Sovereignty, political thought, Iraqi parties, nation-state, post-2003, religious authority, civil state, party discourse, political legitimacy, challenges to sovereignty.

المقدمة

منذ العصور الحديثة، مثّل مفهوم السيادة حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية، حيث تم تعريفه من قبل الفلاسفة والمفكرين السياسيين بوصفه سمة أساسية تميز الدولة عن غيرها من الكيانات. هذا المفهوم، الذي شهد تطورًا ملحوظًا في الفلسفة السياسية الغربية منذ معاهدة وستفاليا (١٦٤٨)، كان يعني سيطرة الدولة الكاملة على أراضيها ومؤسساتها، دون أي تدخل خارجي. وعلى الرغم من أن السيادة كانت تُعتبر في كثير من الأحيان ثابتة ومستقرة، إلا أن التحولات التاريخية الكبرى في القرن العشرين، بدءًا من الاستعمار وحتى الحروب العالمية، فرضت تحديات جديدة على هذا المفهوم، خصوصًا فيما يتعلق بآليات تطبيقه وفرضه في دول ذات هويات ومصالح متباينة.

على الصعيد العربي، كان مفهوم السيادة يُختبر مرارًا من خلال الصراعات الداخلية والتدخلات الأجنبية، وكان العراق من أبرز الأمثلة على ذلك. بعد عام ٢٠٠٣، ومع التغيرات السياسية والدستورية الكبيرة التي شهدها العراق، أصبح مفهوم السيادة عرضة لإعادة تعريفات متناقضة، خصوصًا في ظل التحولات الحزبية والفكرية التي عصفت بالبلاد. في هذا السياق، لم تعد السيادة مجرد مفهوم سياسي نظرية، بل أصبحت ساحة للصراع بين مختلف التيارات السياسية، وهو ما يعكس التحديات العميقة التي تواجهها الدولة العراقية اليوم.

تُبرز هذه الدراسة تطور مفهوم السيادة في الفكر السياسي العراقي المعاصر، من خلال فحص كيفية تصوّر الأحزاب السياسية العراقية لهذا المفهوم في ظل التغيرات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣. يعكس هذا الصراع الفكري والسياسي بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية والقومية التأثيرات المحلية والإقليمية والدولية على مسألة السيادة، مما يعقد فهم هذه القضية ويُعطيها أبعادًا جديدة في السياسة العراقية المعاصرة.

أهمية البحث: تتجسد أهمية هذا البحث في سعيه لفهم وتحليل كيفية تأثير التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ على مفهوم السيادة في الفكر الحزبي العراقي. يتمثل التحدي الأكبر في محاولة تحديد التباين في فهم السيادة بين الأحزاب السياسية المختلفة، وكيفية تأثير هذا التباين على استقرار الدولة الوطنية. من خلال هذا البحث، سيتم تسليط الضوء على العلاقة بين الأحزاب العراقية والسياقات الداخلية والإقليمية التي تؤثر على مفهوم السيادة، وبالتالي تأثيراتها على استقرار الدولة العراقية في سياق التغيرات السياسية المستمرة.

إشكالية البحث: تتبلور إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي: كيف تتصور الأحزاب السياسية العراقية مفهوم السيادة، وما هي الأبعاد السياسية والفكرية التي تترتب على هذه التصورات في ظل الظروف السياسية المتغيرة في العراق؟ يشمل هذا التساؤل التحديات المرتبطة بتعدد المرجعيات الفكرية داخل الأحزاب السياسية العراقية، والتأثيرات الخارجية التي تساهم في تحديد حدود السيادة الوطنية في العراق.

فرضية البحث: يفترض البحث أن الأحزاب السياسية العراقية تتبنى مفاهيم سيادة متنوعة بناءً على خلفياتها الفكرية، وأن هذه التصورات تؤثر بشكل كبير على استقرار الدولة العراقية وقدرتها على فرض سيادتها على أراضيها. كما يُحتمل أن يكون للصراعات الداخلية بين هذه الأحزاب دور في إضعاف الهيبة السيادية في العراق، مما يؤدي إلى تشظي مفهوم السيادة بين القوى السياسية.

منهجية البحث: سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة وتحليل الوثائق الحزبية، الخطب السياسية، والتصريحات الرسمية للأحزاب العراقية المختلفة، فضلاً عن تحليل الخطابات الانتخابية والبرامج السياسية التي تُعرض من قبل الأحزاب في العراق. سيتم استخدام هذا المنهج لتحليل مواقف الأحزاب من مفهوم السيادة، ورصد التغييرات التي طرأت عليها بعد عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى دراسة آثار هذه التوجهات على استقرار الدولة العراقية وسيادتها.

المبحث الأول: مفهوم السيادة في الفكر السياسي:

١. الجذور التاريخية لمفهوم السيادة: يُعدّ مفهوم السيادة من أكثر المفاهيم رسوخًا وإشكالية في الفكر السياسي، إذ يمثل العمود الفقري لفكرة الدولة الحديثة. وقد ارتبطت نشأته المبكرة بتفكك البُنى الإقطاعية في أوروبا وبروز الحاجة إلى كيان سياسي مركزي يملك الحق الحصري في ممارسة السلطة. وقد تبلور المفهوم بصيغته الأولية مع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، التي وضعت نهاية للحروب الدينية في أوروبا، ورسّخت مبدأ أن لكل دولة الحق في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي، وهو ما اعتُبر لاحقًا اللبنة الأساسية في تأسيس النظام الدولي القائم على الدول ذات السيادة [١].

في الفلسفة السياسية، برز توماس هوبز كأول من صاغ مفهوم السيادة بطريقة منهجية في عمله "الليفياثان"، حيث رأى أن السيادة يجب أن تكون مطلقة وغير قابلة للتجزئة، وتُمارَس من قبل حاكم مركزي قوي، لأن غيابها يؤدي إلى الفوضى والصراع الدائم. بالنسبة له، السيادة ليست فقط قوة مادية، بل ضرورة عقلانية لحفظ النظام الاجتماعي [٢].

أما جون لوك، فقد قدّم تصورًا مغايرًا، حيث فصل بين السلطات، واعتبر أن السيادة تنبع من الإرادة الجمعية للمجتمع، لا من الحاكم. وفي رؤيته، يجب أن تكون السلطة خاضعة للرقابة الشعبية، ما يجعل السيادة في جوهرها خاضعة للحقوق الطبيعية، كالحياة والحرية والتملك [٣].

ثم جاء جان جاك روسو ليضع الأساس لما أصبح لاحقًا المفهوم الجمهوري للسيادة، إذ رأى أن السيادة لا يمكن تفويضها ولا تقسيمها، وأنها تتجسد في "الإرادة العامة" للشعب، والتي لا يمكن أن تُستبدل بإرادة فرد أو نخبة، حتى وإن جاءت عبر الانتخابات [٤].

مع تقدم الفكر السياسي، بدأ مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" بتفكيك السيادة إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، سعيًا لحمايتها من الاستبداد. ومنذ ذلك الوقت، صار يُنظر إلى السيادة كسلطة موزعة مؤسساتيًا، لا كقوة أحادية متمركزة في شخص واحد أو جهة واحدة [٥].

وفي العصر الحديث، تعرض المفهوم لتحولات جذرية، خاصة مع صعود الديمقراطيات الليبرالية، وتوسع القانون الدولي، وظهور منظمات عابرة للحدود. أصبحت السيادة تُفهم بوصفها قدرة الدولة على التفاعل الفعّال مع مواطنيها من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى، ضمن شبكة من الالتزامات الدولية التي تقيّد من "المطلق السيادي"، لكنها لا تُلغي جوهره القانوني والسياسي [٦].

٢. **السيادة في الفكر السياسي العربي:** في السياق العربي، لم يتطور مفهوم السيادة ضمن الإطار الفلسفي ذاته الذي عرفه الغرب، بل جاء محمّلاً بتجارب الاستعمار، والانقلابات، وبناء الدولة الحديثة. وقد ارتبط المفهوم في البداية بالحركات التحررية والقومية، حيث كانت السيادة تعني أولًا الانفكاك عن الاستعمار، والسيطرة الكاملة على الأرض والشعب والمؤسسات.

في الفكر القومي، كما عند ساطع الحصري وميشيل عفلق، ارتبطت السيادة بالوحدة القومية وبناء أمة عربية قوية. لم تكن السيادة فقط "استقلالاً سياسياً"، بل مشروعًا حضاريًا شاملاً يعيد الأمة إلى دورها التاريخي. وقد طغى على هذا الفكر تصوّر مركزي للسلطة، يبرر الأنظمة التسلطية بحجة الحفاظ على وحدة الدولة والسيادة الوطنية [٧].

في المقابل، ركّزت التيارات الإسلامية، خاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية، على السيادة من منظور شرعي. وظهرت مفاهيم مثل "السيادة لله" كمبدأ يعلو فوق الإرادة الشعبية، وهو ما تبنته الحركات الإسلامية المعاصرة بدرجات متفاوتة. وقد أدى هذا الطرح إلى صراع فكري بين المفهوم الغربي للدولة والسيادة، والمفهوم الإسلامي القائم على الحاكمية والمرجعية الشرعية [٨].

غير أن التجربة السياسية للأنظمة العربية بعد الاستقلال كشفت عن تناقض صارخ بين الخطاب الرسمي حول السيادة، والممارسات الواقعية للسلطة. فقد سادت سياسات القمع الداخلي، والتبعية الخارجية، وتفككت الدولة في العديد من السياقات. هذا جعل السيادة في الفكر السياسي العربي الحديث مسألة إشكالية، تجمع بين الطموح النظري والانهيار العملي [٩].

٣. **أبعاد مفهوم السيادة:** تتعدد أبعاد مفهوم السيادة، ويمكن تصنيفها في أربعة محاور رئيسية:

- **السيادة القانونية:** تعني اعتراف الدول والمنظمات الدولية بشرعية الدولة وحدودها وقيادتها، وتُكتسب من خلال المعاهدات والانضمام إلى الهيئات الدولية. وهي الجانب الشكلي الذي يمنح الدولة موقعًا في النظام الدولي.
- **السيادة السياسية:** تمثل قدرة الدولة على اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية بحرية، دون خضوع لإملاءات خارجية. وهي مرتبطة بشرعية النظام السياسي واستقلاليته الفعلية.
- **السيادة الداخلية:** تعني احتكار الدولة لوسائل العنف الشرعي داخل أراضيها، وقدرتها على فرض القوانين وتنفيذها، وضبط الحدود والمؤسسات.
- **السيادة الخارجية:** تتعلق بقدرة الدولة على إدارة علاقاتها الدولية، والدفاع عن مصالحها الوطنية في المحافل العالمية، دون تدخل أو وصاية.

إن فقدان أي من هذه الأبعاد يؤدي إلى تآكل السيادة، سواء عبر الاحتلال، أو التدخلات الدولية، أو الانقسام الداخلي، كما حدث في عدد من الدول العربية التي شهدت انهيارًا مؤسساتيًا أو حروبًا أهلية [١٠].

٤. التحولات المعاصرة في مفهوم السيادة: أحدثت التحولات العالمية خلال العقود الأخيرة تغييرات عميقة في مفهوم السيادة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. فقد صار مبدأ "التدخل الإنساني" يُستخدم لتبرير تدخل القوى الكبرى في شؤون الدول تحت ذرائع حماية المدنيين أو محاربة الإرهاب، ما أضعف من الحصانة السيادية التي كانت تتمتع بها الدول في السابق [١١].

كذلك، قيدت العولمة الاقتصادية سيطرة الدول على سياستها النقدية والاقتصادية، وأصبحت السيادة الاقتصادية خاضعة لمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهذا التحول جعل من الدول الضعيفة رهينة لشروط خارجية تمسّ سيادتها على القرار الاقتصادي [١٢].

في السياق الأمني، أدى صعود الجماعات المسلحة العابرة للحدود، مثل "القاعدة" و"داعش"، إلى تقويض السيادة الأمنية للدول، إذ باتت سلطتها مهددة من داخلها، حتى دون غزو خارجي. كما أصبحت شركات الأمن الخاصة تمارس وظائف سيادية تقليدية، مثل الحماية والسيطرة، ما أعاد طرح سؤال: من يمتلك السيادة الفعلية؟ [١٣].

يُعد العراق نموذجًا صارخًا لتحولات السيادة في العصر الحديث. فمنذ الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، دخلت البلاد في حالة من التفكك السيادي، حيث تراجعت سلطة الدولة أمام تعدد مراكز القرار، وتدخل القوى الإقليمية والدولية، وصعود الميليشيات، وفقدان السيطرة على بعض المناطق. إن فهم السيادة في هذا السياق يتطلب تحليلًا مزدوجًا: قانوني–سياسي، وواقعي–وظيفي.

إنّ تتبّع تطور مفهوم السيادة يكشف عن عمق التحولات التي طرأت عليه عبر الزمن، من كونه مبدأً مطلقًا مرتبطًا بسلطة الحاكم في الفلسفة الكلاسيكية، إلى مفهوماً مركبًا يتوزع بين أبعاد قانونية وسياسية واقتصادية وأمنية. لقد شكّل هذا المفهوم الأساس الذي بُنيت عليه الدولة الحديثة، لكنه في السياق العربي، وفي العراق تحديدًا، تحمّل أعباء زائدة بفعل التجاذبات الأيديولوجية، والاستعمار، والتدخلات الدولية، وتفكك البُنى المؤسسية للدولة.

فالفكر السياسي العربي ظل يتأرجح بين استدعاء السيادة كرمزٍ للكرامة الوطنية، وبين ممارسات سلطوية أفرغتها من مضمونها، في حين أن التحولات المعاصرة، كالعولمة والإرهاب والتدخلات الدولية، أعادت تعريف السيادة بوصفها حالة ديناميكية غير مستقرة، تتطلب إعادة نظر مستمرة في أسسها وأدواتها.

إن الفهم العميق لمفهوم السيادة، بما يحمله من امتدادات تاريخية وتشابكات واقعية، يعدّ مدخلاً ضروريًا لتحليل مواقف الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة، التي سنفككها في المباحث التالية، لرصد كيف يُعاد تشكيل هذا المفهوم ضمن خطابها وأجنداتها السياسية.

المبحث الثاني: السيادة في خطاب الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة

السياق السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ وبداية تشكل الخطاب الحزبي: بعد عام ٢٠٠٣، دخل العراق في مرحلة انتقالية أحدثت شرخًا جوهريًا في البنية المؤسسية والسيادية للدولة. إذ لم يكن السقوط المفاجئ للنظام البعثي مجرد إزاحة لحاكم مستبد، بل بداية لتحول عميق أعاد تشكيل مفهوم السيادة ذاته. غياب السلطة المركزية القوية أدى إلى بروز عدد هائل من الأحزاب، كلٌ منها يحمل رؤيته الخاصة للدولة والسيادة، بل أحيانًا يقدّم مفاهيم متضاربة جذريًا [١٤].

وفي ظل الاحتلال الأمريكي ومن ثم الانسحاب التدريجي، عاشت السيادة حالة من "الاغتراب المفاهيمي"، حيث أصبحت محل تجاذب داخلي وخارجي. فبينما سعت بعض القوى إلى إعادة بناء السيادة الوطنية وفق مبدأ الاستقلالية، رأت أخرى أن السيادة لا تتحقق إلا بتأمين مصالح مكوناتها الاجتماعية أو الطائفية أو القومية، مما أدى إلى "تطييف السيادة"، وتحويلها إلى أداة لخدمة المحاصصة أكثر من كونها مبدأً أعلى للدولة [١٥].

١. خطاب الأحزاب الإسلامية – الشيعية والسنية

- **الأحزاب الشيعية:** الأحزاب الشيعية، كـ"حزب الدعوة الإسلامية" و"تيار الحكمة" و"منظمة بدر"، قدّمت السيادة بوصفها مشروع تحرر من الطغيان السابق. غير أن هذا التحرر ترافق مع ارتباط وثيق بإيران، سواء في البعد العقائدي أو في الدعم السياسي والعسكري، مما خلق ازدواجية صارخة في الخطاب؛ إذ يُحتفى بالسيادة من جهة، ويُعاد إنتاج التبعية من جهة أخرى [١٦].

ويُلاحظ أن هذه الأحزاب أعادت تعريف السيادة بما يتناسب مع مشروع "ولاية الأغلبية" أو "حكم المكوّن"، ما جعل السيادة تُختزل في "إرادة المذهب"، مع تبرير انخراط الفصائل المسلحة تحت راية "المقاومة"، رغم تعارضها مع منطق السيادة القانونية والمؤسساتية للدولة [١٧].

- **الأحزاب السنية:** في المقابل، سعت الأحزاب السنية إلى توظيف خطاب السيادة كوسيلة لاستعادة التوازن في النظام السياسي بعد سنوات من التهميش. إذ ركزت على أن السيادة لا تتحقق إلا بإنهاء ظاهرة الميليشيات واحتكار الدولة لاستخدام القوة. ومع ذلك، لم تخلُ من الارتباط بمحاور إقليمية كتركيا أو بعض الدول الخليجية، خصوصًا في فترات التنافس الانتخابي أو عند بروز الأزمات الأمنية في المناطق ذات الأغلبية السنية، مما كشف عن شكل آخر من أشكال التبعية المقنّعة [١٨].

هذا التعارض أفرز خطابًا مزدوجًا يطالب بالسيادة، لكنه يربط تحقيقها بدعم إقليمي أو دولي.

٢. خطاب الأحزاب الكردية والعلمانية

• **الأحزاب الكردية:** السيادة، في الخطاب السياسي الكردي، لا تُفهم بوصفها مبدأً موحدًا للدولة العراقية، بل كمفهوم مرتبط بالحق القومي للأمة الكردية. فحزبا "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني" غالبًا ما استخدما خطاب السيادة لتبرير خطوات الانفصال أو تعزيز الحكم الذاتي، معتبرين أن السيادة تكمن في قدرة الإقليم على اتخاذ قراراته المستقلة، حتى لو تعارضت مع المركز [١٩].

هذا الفهم الجزئي للسيادة أدى إلى تشكيل "نموذج سيادي موازٍ"، حيث تمتلك كردستان قوات أمنية واقتصادًا وسفارات، ما أضعف فكرة السيادة الموحدة. ومع ذلك، يستمر هذا الخطاب في تبرير نفسه بأنه رد فعل على سياسات مركزية أقصت الأكراد لعقود.

• **الأحزاب العلمانية والمدنية:** أما الأحزاب المدنية، كـ"الحزب الشيوعي العراقي" و"تحالف تقدم المدني"، فتطرح خطابًا متماسكًا نظريًا، يتمحور حول الدولة الحديثة، وسيادة القانون، وفصل الدين عن السياسة، ورفض أي تدخل خارجي. لكنها تعاني من ضعف القاعدة الجماهيرية، وفشل في تحويل خطاب السيادة إلى قوة سياسية قادرة على التأثير الحقيقي، خصوصًا في ظل هيمنة الخطابات الطائفية والهوياتية [٢٠].

ورغم تكرارها لعبارات مثل "استقلال القرار العراقي"، إلا أن عدم امتلاكها أدوات تأثير فعّالة، جعل هذا الخطاب يبدو نخبويًا وغير متجذر اجتماعيًا.

٣. استخدام السيادة كأداة انتخابية وشعبوية: المراجعة النقدية للبرامج الانتخابية تُظهر أن السيادة تُستخدم غالبًا كشعار تعبوي لا كمشروع سياسي مؤسساتي. فمعظم الأحزاب، في مواسم الانتخابات، ترفع شعار "رفض التدخل الخارجي"، لكنها لا تقدم خططًا عملية لضمان سيادة القرار الوطني، كتعزيز استقلال القضاء أو تقليص التبعية الاقتصادية أو إعادة بناء الجيش.

في المقابل، تنخرط ذات الأحزاب، بعد الانتخابات، في تحالفات خارجية أو في صفقات مشروطة، مما يجعل من السيادة مفهومًا انتقائيًا مؤقتًا [٢١].

وقد باتت السيادة تُوظَّف كأداة لاستثارة العاطفة الوطنية، دون أي التزام حقيقي ببنائها على المستوى البنيوي والمؤسساتي.

يُظهر تحليل الخطاب الحزبي العراقي بعد ٢٠٠٣ أن السيادة فقدت معناها الأصلي كمبدأ فوق حزبي يضمن استقلالية الدولة ووحدتها. إذ أصبحت محمولة على أيديولوجيات متضاربة، تُعيد إنتاج نفسها ضمن سياقات الانقسام الطائفي والقومي. كل حزب يُعيد تعريف السيادة على مقاسه السياسي، ما أدّى إلى وجود "سيادات متوازية" بدلًا من سيادة واحدة للدولة.

وفي ظل غياب رؤية وطنية شاملة، تبقى السيادة أداة تجاذب، لا مشروعًا جامعًا، وتستمر الدولة العراقية في التآكل الرمزي والبنيوي.

المبحث الثالث: مستقبل السيادة في فكر الأحزاب السياسية العراقية

يشكّل الحديث عن مستقبل السيادة في الفكر السياسي العراقي اختبارًا مركزيًا لجدّية الأحزاب في تجاوز أزماتها البنيوية، وتقديم مشروع وطني جامع. فبعد عقود من التبعية، والتجزئة، والانقسام، لم تعد السيادة خيارًا بل ضرورة وجودية للدولة. إلا أن واقع السيادة اليوم ليس نتاج مرحلة واحدة بل نتيجة تداخل أبعاد داخلية وخارجية، أيديولوجية وسياسية، اجتماعية ومؤسساتية. من هنا، يحاول هذا المبحث تحليل ملامح الخطاب السيادي المستقبلي في فكر الأحزاب العراقية، وتفكيك العوامل المؤثرة فيه، واستشراف مساراته المستقبلية.

١. **التحولات في إدراك السيادة بعد احتجاجات تشرين (٢٠١٩–٢٠٢٢):** كانت احتجاجات تشرين نقطة مفصلية في إعادة تعريف مفهوم السيادة داخل المجتمع العراقي. فقد خرجت جموع الشباب لا للمطالبة بالخدمات فقط، بل رفضًا علنيًا للتبعية الإقليمية، والهيمنة المسلحة، وتغوّل القوى الحزبية على القرار الوطني. شعار "نريد وطن" كان تعبيرًا مكثفًا عن أزمة سيادة قبل أن يكون تعبيرًا عن أزمة شرعية.

هذا التحول لم يكن فقط مجتمعيًا، بل امتد لاحقًا إلى الأحزاب السياسية، التي وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة إنتاج مفاهيم السيادة ضمن برامجها، وإنْ بطريقة سطحية أحيانًا. فأحزاب كانت تُتهم صراحةً بالولاء للخارج، بدأت تتحدث عن "القرار العراقي المستقل"، و"سيادة القانون"، و"استعادة هيبة الدولة". لكن هذه التحولات ظلت في كثير من الأحيان أسيرة الضغوط الظرفية، ولم تُترجم بعد إلى قطيعة فكرية مع منطق التبعية القديم.

الاحتجاجات فتحت المجال لظهور وعي سياسي جديد يتجاوز الأطر الطائفية التقليدية، ويعيد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، بحيث أصبحت السيادة مقياسًا للشرعية السياسية، لا مجرد مفهوم دستوري مجرّد [٢٢].

٢. **السيادة في خطاب الأحزاب بعد انتخابات ٢٠٢١ – بين التنظير والتناقض:** أفرزت انتخابات ٢٠٢١ مشهدًا سياسيًا جديدًا من حيث تركيبة القوى، وشهدت تصاعدًا لخطاب استعادة السيادة في البرامج الانتخابية. أحزاب عدة – خصوصًا تلك الخارجة من رحم الاحتجاجات أو المحسوبة على "التيارات الوطنية" – قدّمت رؤى تتحدث عن "إعادة بناء القرار الوطني"، "السيادة الاقتصادية"، "إخراج العراق من المحاور الدولية"، و"حصر السلاح بيد الدولة".

رغم ذلك، فإن تحليل هذه البرامج يكشف عن فجوة بين الشعارات والتطبيق. ففي الوقت الذي تُرفع فيه راية السيادة، نجد أن التحالفات السياسية بُنيت في كثير من الأحيان على أساس الاصطفافات الإقليمية نفسها التي أضعفت السيادة سابقًا. كما أن تبني مصطلحات مثل "السيادة الرقمية" أو "السيادة الاقتصادية" ظل أقرب للاستهلاك الإعلامي دون صياغة سياسات حقيقية. والأخطر من ذلك هو توظيف السيادة في أحيان كثيرة كأداة لتصفية الخصوم أو تعزيز الهيمنة داخل النظام، لا كمرتكز لبناء دولة حقيقية [٢٣].

يُلاحظ أيضًا غياب التحديد المفاهيمي الدقيق لمصطلح السيادة في الخطاب الحزبي، فالبعض يختزلها بالسيادة على الحدود، والبعض الآخر يربطها بالسياسة الخارجية فقط، ما يفتح المجال أمام استخدام انتقائي يفرغ المفهوم من دلالاته السياسية العميقة.

٣. التحديات البنيوية لترسيخ السيادة في العراق: ما تزال هناك مجموعة معقدة من التحديات البنيوية تعرقل أي مسار حقيقي نحو بناء سيادة وطنية. ويمكن حصر أبرز هذه التحديات في ما يلي:

- **النفوذ الإقليمي والدولي:** العراق يتحرك ضمن دائرة ضغوط جيوسياسية هائلة، فوجود قواعد أجنبية، والارتباطات العسكرية لبعض الفصائل بقوى إقليمية، يجعل القرار السياسي متأثرًا بدرجة كبيرة بعوامل خارجية. هذا الوضع يُضعف من قدرة الدولة على التصرف ككيان مستقل [٢٤].
- **الازدواج الأمني:** وجود جماعات مسلحة خارج إطار الدولة يمثّل انتهاكًا صريحًا لمفهوم السيادة. فالدولة لا تحتكر العنف، بل تتقاسمه مع فواعل غير رسمية ذات أجندات خاصة، ما يقوض الثقة بمؤسسات الدولة [٢٥].
- **الهشاشة المؤسسية:** الفساد الإداري، تسييس القضاء، ضعف السلطة التشريعية، وترهل الأجهزة الرقابية، كلها عوامل تُضعف من قدرة الدولة على فرض سلطتها وتطبيق قوانينها باستقلال.
- **الانقسام الاجتماعي والسياسي:** الخطابات الهوياتية والطائفية تسهم في تفكيك السيادة وتحويلها إلى سيادات جزئية مناطقية أو مذهبية، ما يجعل من بناء سيادة وطنية شاملة تحديًا كبيرًا.

٤. ملامح خطاب سيادي جديد – نحو إعادة تأسيس العقد الوطني: في ضوء التغيرات الحاصلة، يُمكن رصد تحولات بطيئة نحو خطاب سيادي جديد يتجاوز النموذج التقليدي. هذا الخطاب يعتمد على مرتكزات أساسية:

- **استقلال القرار الأمني:** من خلال دمج الفصائل المسلحة في مؤسسات الدولة، أو نزع سلاحها تدريجيًا، وفق مقاربات أمنية واقتصادية شاملة.
- **السيادة الاقتصادية:** بتقليل الاعتماد على الخارج، وتنويع مصادر الدخل، ودعم الإنتاج الوطني، واستعادة السيطرة على موارد الدولة.
- **السيادة الرقمية والإعلامية:** عبر حماية الفضاء الرقمي العراقي من الاختراق الخارجي، وضمان استقلالية البيانات والمعلومات الوطنية.
- **بناء الهوية الوطنية الجامعة:** عبر إصلاح المناهج التعليمية، وإعادة تعريف المواطنة كهوية عليا تتجاوز الطائفة والمنطقة.
- **تفعيل الدبلوماسية السيادية:** أي الانفتاح المتوازن على الخارج بما يخدم المصلحة الوطنية، دون الانجرار إلى محاور إقليمية أو دولية.

هذا التحول يتطلب بالضرورة مشاركة فعلية من النخب، والمجتمع المدني، والشباب، بوصفهم القوة الدافعة لتأسيس وعي سيادي جديد. الأحزاب، بدورها، مطالبة بالخروج من أطرها العقائدية والتقليدية، والانخراط في بناء مشروع وطني جامع [٢٦].

إن مستقبل السيادة في الفكر السياسي العراقي يرتبط بقدرة الأحزاب على مراجعة بنيتها وخطابها، والتحول من أدوات سلطة إلى مؤسسات دولة. فاستعادة السيادة ليست مجرد شعار، بل عملية معقدة تبدأ من إصلاح الداخل، وتحرير القرار السياسي، وتكريس المواطنة كأساس للحكم. والمطلوب اليوم ليس فقط رفض التبعية، بل إنتاج مشروع وطني سيادي مستقل، يستجيب لتطلعات الأجيال الجديدة، ويعيد تعريف العلاقة بين الدولة ومواطنيها على أساس من الشراكة لا التبعية.

الخاتمة العامة للبحث:

لقد حاول هذا البحث أن يقدّم معالجة عميقة وأصيلة لمفهوم السيادة كما ظهر وتطور في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة، وذلك من خلال تفكيك الأسس النظرية للمفهوم، وتحليل مضامين الخطابات السياسية، واستشراف مستقبل السيادة في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. أظهرت الدراسة أن مفهوم السيادة ظل محاصرًا بين نظريات كلاسيكية تستند إلى سلطة الدولة، وبين واقع سياسي هش أفرزه الاحتلال والانقسام المجتمعي وتعدد مراكز القوة.

المبحث الأول أضاء على الجذور الفلسفية والسياسية لمفهوم السيادة، وانتقاله من المفهوم الملكي المطلق إلى السيادة الشعبية في الأنظمة الحديثة، مع عرض لتحديات السيادة في الدول النامية وما يفرضه الواقع من تحوّلات في معناه الوظيفي.

في المبحث الثاني، تم تحليل الخطاب السياسي للأحزاب العراقية من بعد ٢٠٠٣، حيث تبيّن أن مفهوم السيادة غالبًا ما تم تداوله كأداة رمزية أكثر من كونه تصورًا مؤسساتيًا فعليًا، وسط هيمنة الفاعلين غير الرسميين، وارتباط بعض الأحزاب بأجندات إقليمية تعيق استقلال القرار الوطني.

أما المبحث الثالث، فقد تناول مستقبل السيادة في ظل التحولات الجديدة، خاصة بعد احتجاجات تشرين، وظهور خطاب سيادي جديد أكثر جرأة ووعيًا، لكنه ما يزال يواجه تحديات بنيوية حقيقية، تستدعي إعادة تأسيس الدولة العراقية على قاعدة المواطنة، واستقلال القرار، وحصر أدوات القوة في يد الدولة وحدها.

توصي هذه الدراسة بضرورة بلورة مفهوم سيادي وطني جامع، يتأسس على سيادة الشعب، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية السياق العراقي، ويُفعّل في القوانين والسياسات، لا فقط في الشعارات. كما تدعو الأحزاب السياسية إلى تجاوز منطق التحاصص، وإعادة تعريف دورها كمؤسسات وطنية، لا أدوات محاور خارجية.

إن مستقبل السيادة في العراق لا يتوقف على موازين القوى فقط، بل على الوعي المجتمعي، وقدرة النخب على إعادة إنتاج المشروع الوطني بروح جديدة، وشجاعة فكرية تؤمن بأن السيادة ليست فقط حماية للحدود، بل أساس لكرامة المواطن وبناء الدولة.

أولاً: النتائج: توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. يظهر أن مفهوم السيادة في الخطاب السياسي للأحزاب العراقية يتفاوت بشكل كبير من حزب إلى آخر، تبعاً للتوجهات الأيديولوجية والانتماءات العقائدية.

٢. لا تزال السيادة في فكر غالبية الأحزاب تُفهم بوصفها مفهوماً شكلياً يُستخدم في البيانات، دون ترجمة حقيقية له في المواقف السياسية والممارسات العملية.

٣. هنالك حضور واضح للتأثيرات الإقليمية والدولية في خطاب وبرامج عدد من الأحزاب، ما يشكّل تهديداً مباشراً للسيادة الوطنية العراقية.

٤. تعاني بعض الأحزاب من ضعف في تبني مشاريع وطنية مستقلة تعزز السيادة العراقية وتحد من التبعية السياسية والاقتصادية.

٥. تفيد البيانات أن الأحزاب التي تستند إلى مرجعيات وطنية صلبة تُظهر مواقف أكثر انسجاماً مع فكرة السيادة واستقلال القرار السياسي.

٦. يفتقر النظام السياسي العراقي إلى أدوات فعالة لضبط الخطاب الحزبي وحمايته من التأثيرات الخارجية التي تخرق مبدأ السيادة.

٧. يظهر أن بعض الأحزاب السياسية تستثمر في خطاب السيادة لتحقيق مكاسب جماهيرية، دون وجود التزام فعلي على مستوى السياسات.

٨. هنالك حاجة فعلية لإصلاح البيئة القانونية والتنظيمية لعمل الأحزاب، بما يعزز مبدأ السيادة كقيمة دستورية وسياسية.

٩. الحوار بين الأحزاب حول مفهوم السيادة لا يزال غائبًا، ما يجعل من التباين في فهمها أحد أسباب ضعف بناء موقف وطني موحد.

ثانياً: التوصيات: من خلال النتائج الحالية نوصي بما يلي:

١. **تعزيز فهم السيادة الوطنية:** ضرورة إدراج مفاهيم السيادة الوطنية ضمن المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية الحزبية، بهدف تنمية الوعي الشعبي والسياسي بأهمية الاستقلال الوطني.

٢. **تطوير خطاب الأحزاب السياسية:** تشجيع الأحزاب العراقية على تبني خطاب سياسي يعكس رؤية وطنية جامعة للسيادة، بعيداً عن الانقسامات الطائفية والمصالح الفئوية.

٣. **إصلاح النظام الحزبي:** العمل على مراجعة القوانين المنظمة لعمل الأحزاب، بما يضمن استقلال القرار السياسي عن التأثيرات الخارجية ويعزز الولاء للوطن.

٤. **ضمان استقلال القرار السيادي:** تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على اتخاذ قراراتها السيادية دون ضغوط دولية أو إقليمية، من خلال بناء مؤسسات قوية وشفافة.

٥. **إقامة حوار وطني حزبي:** إطلاق حوار سياسي شامل بين مختلف الأطياف الحزبية لتوحيد المفاهيم حول السيادة، والوصول إلى اتفاقات مشتركة بشأن المصلحة الوطنية العليا.

٦. **الحد من التبعية السياسية:** وضع تشريعات قانونية تحدّ من التمويل الخارجي والتدخل في القرار الحزبي، من أجل دعم سيادة الدولة ومنع الاستغلال السياسي.

٧. مراقبة تأثير القوى الأجنبية: تأسيس آلية وطنية لمراقبة التدخلات الخارجية في الحياة السياسية العراقية، ومحاسبة الجهات التي تخرق مبدأ السيادة.

٨. **تعزيز المؤسسات الديمقراطية:** دعم استقلالية المؤسسات التنفيذية والتشريعية عن الهيمنة الحزبية، وضمان ممارسة دورها السيادي في إدارة شؤون البلاد.

٩. **نشر ثقافة السيادة:** إطلاق حملات توعوية مجتمعية لتعزيز الانتماء الوطني وفهم السيادة بوصفها مسؤولية جماعية لا تقتصر على الدولة فقط.

الهوامش:

(١) براون، ن. ج. (٢٠٠٨). حرب العراق: مناظرة. مطبعة جامعة أكسفورد، ص. ٥٦–٥٩.

(٢) شومسكي، ن. (٢٠٠٦). الدول الفاشلة: إساءة استخدام السلطة والهجوم على الديمقراطية. كتب ميتروبوليتان، ص ٧٤–٧٧.

(٣) غيلفين، ج. ل. (٢٠١١). الشرق الأوسط المعاصر: تاريخ. مطبعة جامعة أكسفورد، ص. ١١٢.

(٤) هيرو، د. (٢٠١٠). أطول الحروب: الصراع العسكري الإيراني العراقي. روتليدج، ص. ٩٣.

(٥) منصور، ر. (٢٠١٥). العراق المجزأ: الصراع من أجل السيطرة ومستقبل البلاد. تشاثام هاوس، ص. ٢٧–٣٠.

(٦) باركر، ر. (٢٠١٣). حرب العراق: تاريخ عسكري. هاربر كولينز، ص. ٤٥.

(٧) صدام حسين، س. (١٩٩٥). الثورة ودور الدولة العراقية. بغداد: المتوسط، ص. ١٠١–١٠٤.

(٨) سميث، ج. (٢٠١٠). العراق والشرق الأوسط: منظور جيوسياسي. مطبعة جامعة هارفارد، ص. ١٣٨.

(٩) تريب، ج. (٢٠٠٧). تاريخ العراق. مطبعة جامعة كامبريدج، ص. ١٣٢.

(١٠) ظريف، م. (٢٠١٦). إيران، العراق، والعالم العربي: الصراع والتعاون. معهد الشرق الأوسط، ص. ٢٢–٢٥.

(١١) خليلزاد، ز. (٢٠٠٩). الشرق الأوسط: تاريخ استراتيجي. مؤسسة راند، ص. ٨٥–٨٨.

(١٢) الرشيد، أ. (٢٠١٠). الدولة العراقية وسياسة السيادة. مطبعة جامعة بغداد، ص. ٤٧–٥٠.

(١٣) الهاشمي، أ. (٢٠١٤). العراق: التفكك السياسي والسيادة الوطنية. مراجعة الشرق الأوسط، ص. ٨٢.

(١٤) Dawisha, A. (٢٠٠٩). العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال. مطبعة جامعة برينستون، ص٢٢١–٢٢٤..Gunter, M. M (٢٠١١). الأكراد: تاريخ حديث. ناشر ماركوس وينر، ص. ١٨٩.

(١٥) Mansour, R (٢٠١٨). شبكات السلطة: قوات الحشد الشعبي والدولة في العراق. لندن: تشاثام هاوس، ص ١٤–١٧.

(١٦) Al-Haidari, H. (٢٠٢٠). "الميليشيات الشيعية وتغير مفاهيم السيادة في العراق"، أوراق معهد الشرق الأوسط، ص٦.

(١٧) Dodge, T. (٢٠١٩). ما وراء الدولة المجزأة: السياسة الجديدة في العراق. الشؤون الدولية، ٩٥(٤)، ص ٨٢٢–٨٢٤.

(١٨) Natali, D. (٢٠١٥). "الدولة شبه المستقلة للأكراد وتحدي السيادة العراقية"، ربع سنوي العالم الثالث، ٣٦(٢)، ص٢٥١–٢٥٣.

(١٩) Haddad, F. (٢٠٢٠). فهم حركات الدولة المدنية في العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ص ٥–٧.

(٢٠) Al-Mawlawi, A. (٢٠٢٢). السياسة الانتخابية واستنزاف السيادة في العراق، تحليل تشاثام هاوس، ص ٣.

(٢١) القرواوي، ح. (٢٠٢١). انتفاضة تشرين والوعي السياسي العراقي الجديد. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ص ٤–٦.

(٢٢) مجموعة الأزمات الدولية (٢٠٢١). حركة تشرين في العراق وطريق الإصلاح، التقرير رقم ٢٢٠. ص. ١٢–١٥.
(٢٣) نايتس، م. (٢٠٢٢). تجزؤ الأمن في العراق وأزمة السيادة. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ص. ٧.
(٢٤) حداد، ف. (٢٠٢١). السياسة بعد الاحتجاجات في العراق: بين الإصلاح والمقاومة. سلسلة أوراق مركز الشرق الأوسط في لندن، ص. ٨–١٠.
(٢٥) المولوي، أ. (٢٠٢٢). السيادة والإصلاح في العراق: الفرص والقيود. تقرير مركز تشاثام هاوس، ص. ٥.
(٢٦) دودج، ت. (٢٠٢٠). ما بعد الميليشيات الوكيلة: السياسة المحلية ومستقبل السيادة العراقية. مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد، ص. ١١–١٣.

المصادر

١) براون، ن. ج. (٢٠٠٨). حرب العراق: مناظرة. مطبعة جامعة أكسفورد
٢) شومسكي، ن. (٢٠٠٦). الدول الفاشلة: إساءة استخدام السلطة والهجوم على الديمقراطية. كتب ميتروبوليتان،
٣) غيلفين، ج. ل. (٢٠١١). الشرق الأوسط المعاصر: تاريخ. مطبعة جامعة أكسفورد
٤) هيرو، د. (٢٠١٠). أطول الحروب: الصراع العسكري الإيراني العراقي. روتليدج
٥) منصور، ر. (٢٠١٥). العراق المجزأ: الصراع من أجل السيطرة ومستقبل البلاد. تشاثام هاوس
٦) باركر، ر. (٢٠١٣). حرب العراق: تاريخ عسكري. هاربر كولينز
٧) صدام حسين، س. (١٩٩٥). الثورة ودور الدولة العراقية. بغداد: المتوسط،
٨) سميث، ج. (٢٠١٠). العراق والشرق الأوسط: منظور جيوسياسي. مطبعة جامعة هارفارد
٩) تريب، ج. (٢٠٠٧). تاريخ العراق. مطبعة جامعة كامبريدج
١٠) ظريف، م. (٢٠١٦). إيران، العراق، والعالم العربي: الصراع والتعاون. معهد الشرق الأوسط
١١) خليلزاد، ز. (٢٠٠٩). الشرق الأوسط: تاريخ استراتيجي. مؤسسة راند
١٢) الرشيد، أ. (٢٠١٠). الدولة العراقية وسياسة السيادة. مطبعة جامعة بغداد
١٣) الهاشمي، أ. (٢٠١٤). العراق: التفكك السياسي والسيادة الوطنية. مراجعة الشرق الأوسط
١٤) Dawisha, A. (٢٠٠٩). العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال. مطبعة جامعة برينستون
١٥) Gunter, M. M. (٢٠١١). الأكراد: تاريخ حديث. ناشر ماركوس وينر
١٦) Mansour, R (٢٠١٨). شبكات السلطة: قوات الحشد الشعبي والدولة في العراق. لندن: تشاثام هاوس
١٧) Al-Haidari, H. (٢٠٢٠). "الميليشيات الشيعية وتغير مفاهيم السيادة في العراق"، أوراق معهد الشرق الأوسط
١٨) Dodge, T. (٢٠١٩). ما وراء الدولة المجزأة: السياسة الجديدة في العراق. الشؤون الدولية، ٩٥(٤)
١٩) Natali, D. (٢٠١٥). "الدولة شبه المستقلة للأكراد وتحدي السيادة العراقية"، ربع سنوي العالم الثالث، ٣٦(٢)
٢٠) Haddad, F. (٢٠٢٠). فهم حركات الدولة المدنية في العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط
٢١) Al-Mawlawi, A. (٢٠٢٢). السياسة الانتخابية واستنزاف السيادة في العراق، تحليل تشاثام هاوس

٢٢) القرواوي، ح. (٢٠٢١). انتفاضة تشرين والوعي السياسي العراقي الجديد. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
٢٣) مجموعة الأزمات الدولية (٢٠٢١). حركة تشرين في العراق وطريق الإصلاح، التقرير رقم ٢٢٠
٢٤) نايتس، م. (٢٠٢٢). تجزؤ الأمن في العراق وأزمة السيادة. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
٢٥) حداد، ف. (٢٠٢١). السياسة بعد الاحتجاجات في العراق: بين الإصلاح والمقاومة. سلسلة أوراق مركز الشرق الأوسط في لندن
٢٦) المولوي، أ. (٢٠٢٢). السيادة والإصلاح في العراق: الفرص والقيود. تقرير مركز تشاثام هاوس،
٢٧) دودج، ت. (٢٠٢٠). ما بعد الميليشيات الوكيلة: السياسة المحلية ومستقبل السيادة العراقية. مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد